

تأثير التنظيمات المسلحة والإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا

The impact of armed and terrorist organizations on the future of the state-building in Libya

د. نور الهدى بن بتقة
جامعة الجزائر3، الجزائر

الملخص:

تعرف ليبيا أزمة سياسية وأمنية منذ سقوط نظام معمر القذافي بعد انتفاضة 2011، إذ بسقوط النظام دخلت البلاد في دوامة من الفوضى وحالة اللااستقرار نتيجة غياب جيش نظامي في عهد القذافي لتغلب الطابع القبلي في الممارسات السياسية، ليزيد عدم التوافق السياسي بين الفرقاء الليبيين في طريقة تسيير المرحلة الانتقالية، كما تصاعد دور الميليشيات وتمدد ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية كتنظيم إرهابي من صعوبة الوضع الميداني ويضع البلاد أمام تحديات سياسية وتهديدات أمنية ترهن مستقبل بناء الدولة في ليبيا وتجعل عملية استتباب الامن عملية صعبة المنال.

الكلمات المفتاحية: ليبيا - الميليشيات - تمدد - تنظيم الدولة الإسلامية - جيش نظامي.

Abstract:

Libya has known a political and security crisis since the fall of Muammar Gaddafi's regime after the 2011 uprising. As the fall of the regime entered the country in a security chaos due to the absence of a regular army under the rule of Gaddafi, and this is the result of Tribal logic overcame institutional logic in political life. Increased incompatibility between Libyans, The escalation of the role of the militias and the extension of what is known as the organization of the Islamic state of difficult security situation in the field and puts the country in front of political challenges and security threats impedes the process of nation-building in Libya and make the process of security is a difficult process.

Key Words: Libya - Militia – expansion - Organization of the Islamic State - Regular army

مقدمة:

تعتبر المسألة الليبية من بين القضايا المهمة على الساحة الإقليمية، وبالنظر إلى أن اختيار نظام معمر القذافي سنة 2011 فقد عمق من التحديات الأمنية في المنطقة وزادها انتشارا، خاصة على دول الجوار التي ستأثر بديها ضمن المعادلة التخومية بشكل سلمي أو إيجابي، وانطلاقا من هذا فالجزائر ليست بعيدا عن التهديدات الأمنية التي تنتجها البيئة الليبية المتدهورة سياسيا وأمنيا بعد سقوط نظام معمر القذافي أثر انتفاضة 17 فيفري 2011، ومنه فالتطرق لموضوع "تأثير التنظيمات المسلحة والإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا" يأتي نتيجة عدم قدرة الفرقاء الليبيين على الوصول لحل سياسي يتيح بناء أرضية اتفاق ينهي الجدل القائم حول من يحكم وكيف يحكم، وهذا رغم مرور أكثر من ستة سنوات من جولات الحوار الداخلية، الإقليمية والدولية، ليقى العودة للتاريخ الليبي محطة مهمة لفهم حيثيات الحاضر أي بعد اختيار نظام معمر القذافي ودخول ليبيا في مرحلة انتقالية طويلة لم يتمكن الليبيون خلالها من تحقيق الاتفاق حول إدارتها، نتيجة أن القبيلة كانت ولا تزال أساس التفاعلات السياسية، وهذا ما يصعب الخروج من منطق القبيلة - مؤسسات جهوية - لمنطق الدولة - مؤسسات وطنية-، ومنه يكون التنبؤ بمستقبل بناء الدولة بمفهومها المعاصر المرتكز على المقاربة المؤسساتية كمقاربة مهمة في عملية البناء مرتبط بالعودة إلى هذا المعطى التاريخي بل الحجر الأساس في المجتمع الليبي، وبالتالي تصبح العلاقة ما بين متغير القبيلة ومتغير بناء الدولة علاقة عكسية فكلما زاد الاحتكام للقبيلة كلما قلت فرصة بناء الدولة، واكلما تراجع دور القبيلة كلما أصبحت عملية البناء ممكنة.

إن الاختلاف، وحالة التشرذم السياسي والفوضى الأمنية التي تميز البيئة الليبية منذ الانتفاضة، يجهض محاولات بناء الدولة بمفهوم المؤسسة التي من شأنها العمل على استتباب الأمن كخطوه أساسية في مسار إعادة إعمار البلاد، وهو وضع ينتج العديد من التحديات الأمنية التي ستزيد الأمور السياسية والميدانية تعقيدا، فغياب مؤسسة جيش وطني تضبط الأوضاع بما يعيد لليبيا الأمن والاستقرار، يجعل من حكم الميليشيات هو السائد والمتحكم في مجريات الأوضاع خاصة وأن الطبيعة القبلية تساهم في تكريس هذا الحكم، ليكون ظهور ثم تمدد ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في ليبيا تحدي أمني آخر تواجهه البيئة الداخلية والإقليمية لليبيا. ومنه يكون حكم الميليشيات وتمدد التنظيمات الإرهابية متغيرات جديدة تضاف إلى متغير القبيلة التي تعرقل عملية البناء في البلاد، وهذا دون إغفال التأثير السلبي للعامل الخارجي - التدخلات الأجنبية المتعددة والمتكررة - انطلاقا مما سبق يمكن طرح المشكلة البحثية التالية: إلى

أي مدى يمكن بناء الدولة الليبية في ظل تداخل مجموعة من العوامل المساهمة في اللا استقرارها بعد سقوط نظام معمر القذافي 2011؟ ويمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدلول الميليشيا؟ وما هو تنظيم الدولة الإسلامية؟
 2. ما وزن القبيلة والمليشيات في البيئة الليبية؟
 3. كيف ظهر وتمدد تنظيم الدولة؟
 4. ما مستقبل ليبيا في ظل التحديات الأمنية المطروحة؟ وانطلاق مما سبق يمكن طرح مجموعة من فرضيات، هي كالتالي:
1. كلما استمر المنطق القبلي كلما تركز دور الميليشيات في البيئة الليبية.
 2. كلما غاب منطق المأسسة كلما اتجهنا نحو الفوضى في التسيير.
 3. كلما استمر التشرذم السياسي والفوضى الأمنية كلما كانت الأرض الليبية حاضنة للتنظيمات الإرهابية.
 4. كلما تمدد تنظيم الدولة الإسلامية كلما عظمت التهديدات الأمنية في ليبيا ودول الجوار.

ولدراسة هذه الموضوع يمكن التطرق إلى المحاور التالية:

1. دراسة مفاهيمية: الميليشيا، تنظيم الدولة الإسلامية.
2. واقع القبيلة والمليشيات في البيئة الليبية.
3. تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا وإستراتيجية التمدد.
4. آفاق الوضع الأمني في ليبيا.

المحور الأول: دراسة مفاهيمية: الميليشيا، تنظيم الدولة الإسلامية

من بين التحديات على المستوى الأمني في الساحة الليبية نجد غياب مؤسسة أمنية نظامية في العهد الجماهيري، الأمر الذي أنتج فوضى أمنية بعد انتفاضة 17 فيفري 2011، والتي تعززت بسيطرة ما يعرف بالمليشيات المسلحة، فهو وضع ازداد سوءا بظهور وتمدد تنظيم الدولة الإسلامية داعش". من هنا فما هو مدلول الميليشيات المسلحة أو كما تعرف بليبيا الكتائب الأمنية التي شكلها القذافي في عهده؟ وما هي المداخل التفسيرية لهذه الظاهرة؟

تعود كلمة ميليشيا للمصطلح اللاتيني Militia الذي يعني: "خدمة عسكرية، حملة، عملية عسكرية، حرب"، وذلك كما ورد في المعجم اللاتيني الفرنسي Daveluy Quicherat سنة 1932،

كما تشتق من كلمتي *Milites، Miles* التي تدل على "جندي، رجل مسلح، أو رجل محارب"، وعموما المعنى الأكثر تداولاً في الموسوعات والمعاجم هو "تنظيم مسلح رسمي أو خاص" وعند مقارنتها بالجيش النظامي فهي تشير إلى النشاط غير الدائم¹. بحيث هي قوة عسكرية غير منتمية للقوات المسلحة النظامية للدولة تُستدعى فقط في حالة الطوارئ، وهي مجموعة متكونة من المدنيين المؤهلين جسدياً للتجنيد بحسب ما يقره القانون في إطار الخدمة العسكرية.

Militia: « A military force that is not part of a regular army and is subject to call for service in an emergency... the whole body of physically fit civilians eligible by law for military service »².

من هنا فالمليشيا هي مجموعة من المواطنين العاديين الذين يتدربون للعمل العسكري بغية تجنيدهم في حالة الطوارئ دفاعاً عن دولتهم، وهذا ما يتطلب جاهزيتهم للمشاركة، والمليشيا تختلف عن القوات النظامية، من حيث أن الجيش يملك جنوداً محترفين، فمثلاً يعتبر الحرس الوطني في الولايات المتحدة بمثابة المليشيا التي تستدعى من قبل الكونجرس وفقاً للدستور في حالات التمرد، الدفاع عن البلاد ضد الغزوات، وتطبيق القوانين الاتحادية.

اقتزن مصطلح المليشيا في الأدبيات السياسية بالأنظمة التي تقمع المعارضة وارتبط خصيصاً بحكومة فيشي الفرنسية العميلة التي تميزت بالتنظيم السياسي والعسكري الإجرامي من خلال ممارسات القتل أو تسليم مناضلي المقاومة الفرنسية للمحتل، كما عرفوا باسم ميليشيات الرداء الأسود نسبة لتمييز لون لباسهم بالسواد، غير أنه تم توظيفه في الأدبيات الغربية منذ منتصف الخمسينيات لوصف المقاومة الشعبية وحركات التحرر ضد المستعمر، بحيث ربطت المقاومة الوطنية بعصبات متمردة وخارجة عن القانون، بهدف شرعية محاربتها وكسب التأييد الداخلي والخارجي للقضاء عليها، وهو حال فرنسا مثلاً حينما وصفت المقاومين الجزائريين بقطاع الطرق والخارجين عن القانون أثناء الثورة التحريرية الجزائرية. فهي الذراع العسكري لفئة سياسية أو دينية تخوض صراعاً لتحقيق غرض ما، بحسب انتماءات القيادات التي تحركها، والتي أصبحت ظاهرة منتشرة في العالم العربي³.

ولدراسة ظاهرة المليشيات يوجد مداخل تفسيرية عدة، من بينها:

¹كارلوس اده، مليشيا و/أو مقاومة، تاريخ وساعة الزيارة: 20 أكتوبر 2017م، 18:00،

<http://www.10452lccc.com/terrorism/carlosedde29.10.07.htm>

² The free dictionary ; Militia ; 20/10/2017 ; 18 : 15 ; <http://www.thefreedictionary.com/militia>

³ خالد رنا، المليشيات المسلحة ... المرض الملثم، تاريخ وساعة الزيارة: 21 أكتوبر 2017، 22:00،

<http://www.alarabiya.net/views/2007/08/11/37715.html>

1 - المدخل السياسي: ينظر لها على أنها حركة مقاومة أو كقوى معارضة للنظام السياسي القائم، كالمليشيات الكردية والشيعية التي تشكلت ضد النظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين، ومنه فإن سبب تشكلها يعود بالأساس إلى قمع النظام للمعارضة وسوء تسييره لشؤون البلاد، الأمر الذي يؤدي بها إلى التطرف بتشكيل أذرع عسكرية للانتقام من النظام وممارساته، وعدم إدماجها بعد سقوط النظام القائم يدفع بها للاستمرار في التطرف والعنف أكثر، مما يزيد من تعقيدات المرحلة الانتقالية للدول التي تعيد بناء أنظمتها السياسية بعد إسقاط الأنظمة المستبدة¹.

2 - المدخل القانوني: بحيث يفسر تشكل المليشيات على أنها ردة فعل لانعدام الأطر القانونية التي تنظم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد على المستوى الداخلي، الإقليمي والدولي، فغياب دولة الحق والقانون يعزز من ظهور قوى سياسية مناهضة ومعارضة للنظام القائم الذي بدل من أن يصحح الأوضاع المدنية نتيجة تهميش الحقوق المدنية والسياسية للأفراد يقابلها بمزيد من الإقصاء والتعنت، الأمر الذي يدفع بهذه المعارضة لحمل السلاح في إطار تشكيل أذرع عسكرية أو ما يعرف بمليشيات مسلحة أو كتائب أمنية بهدف إسقاط النظام المستبد حسب اعتقادهم. وهو أمر يتعدى البعد الوطني ليشمل العلاقات الدولية فغياب الصرامة في تطبيق القوانين الدولية من قبل القوى الكبرى وانتهاجها لسياسات تخترق القانون والشرعية الدولية، يغذي وينمي ظاهرة تشكل جماعات مسلحة التي تنتهج العنف لتحقيق مطالبها التي تعتبرها مشروعة²، وهذا ما أنتجته التدخلات الغربية في عديد المناطق من العالم، بحيث ساهم تدخلها في إسقاط أنظمة ديكتاتورية حسب تصنيفهم من جهة، كما ساهمت في انتشار الفوضى الأمنية من جهة أخرى، التي أصبحت بيئة ملائمة لظهور ظاهرة تعدد المليشيات بتعدد مصالح واتماءات وتوجهات القوى المتصارعة داخليا والمدعمة إقليميا ودوليا بحسب أهداف القوى المدعمة، الأمر الذي يجعل الدولة حلبة صراع لمستويين من القوى، أولها قوى داخلية تتنازع على المناصب، وثانيهما قوى تتصارع على الثروات والمكاسب، وهو الأمر الذي ينطبق على ليبيا موضوع الدراسة.

3 - المدخل السيكولوجي النفسي: حيث يشرح الظاهرة من خلال أنها نتيجة جلملة من النقائص على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها أفراد، جماعات أو المجتمع بكل أطرافه، فيجتمع أقلية تحت قيادة تملك القدرة على التأثير والتحكم في مشاعرها من خلال توجيهها نحو الشعور بالاضطهاد، الإقصاء والتهميش، مما يزيد شعور العداة للدولة والنظام القائم³، وبالتالي يسهل حمل هؤلاء

¹خالد زنا، مرجع سابق.

²نفس المرجع.

³نفس المرجع.

المنتمين لاستخدام العنف كوسيلة وحيدة للتعبير عن مطالبهم وحاجياتهم في ظل تعالي خطاب الكراهية والانتقام الذي يوهم بعدم جدوى الحوار مع النظام القائم، الأمر الذي يدفع باستخدام القوة تحت مبرر أن الحرية تأخذ ولا تعطى، كإشارة لضرورة العنف، والفوضى والتمرد على النظام لتحقيق الأهداف الإصلاحية التي تمنح لهااته الفئات التمثيل والمشاركة في صنع حاضر ومستقبل البلاد، كأنه يصبح العنف شر لا بد منه، على شاكلة ما حدث في ليبيا، من خلال تصريحات معارضي القذافي بضرورة استعمال العنف الذي هو شر لا بد منه للإطاحة بديكتاتورية القذافي التي استمرت لأربعة عقود، غير أن الحالة الليبية أثبتت أن العنف والتطرف في المطالب بالحقوق يولد الفوضى نظرا لتعدد الميليشيات مختلفة الانتماء والمصالح والتوجهات ويزيد تعقيدات المرحلة الانتقالية وتحدياتها مما يرهن الوحدة والمصلحة الوطنية اللتين تعتبران لبنة أساسية في تجسيد مشروع بناء الدولة الليبية المعاصرة.

من هنا بالرغم من أن هذه المداخل تفسر بعض أسباب تشكل الميليشيات المسلحة، التي ارتبطت بالأساس بردة الفعل عن انتهاكات النظام ومبررات الانتقام منه والعداء له، وغذته دوائر إقليمية ودولية بهدف إحداث الفوضى التي تمنح القوى الكبرى الأحقية والشرعية في التدخل متى وأين أرادت، إلا أنها مداخل لا تجيب على كل الأسئلة في هذا الموضوع، كسؤال: كيف تستطيع هذه الميليشيات البقاء والاستمرار لفترة طويلة وحتى التمدد؟ من يقف وراءها؟ لماذا تُربط بالبعد الديني والإيديولوجية السياسية؟ من يمولها؟¹ لماذا تنتهج العنف لتحقيق مطالبها وتستعمل نفس الأسلوب الذي اعترضت عليه ورفضته من النظام؟ لماذا أخذت مكان المقاومة وحركات التحرر التي تنتهج أساليب مشروعة في المطالبة بحقوقها وطغت على المشهد العربي الذي أصبح يتميز بالدموية، العنف والتطرف؟

تنظيم الدولة الإسلامية "داعش":

يعرف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بتنظيم "داعش"، وهو تنظيم مسلح يتبنى أفكار سلفية جهادية، ويزعمون بإعادة عصر الخلافة الإسلامية وتنفيذ الشريعة، يتواجد أفراده وينتشر نفوذه في بلاد العراق وسوريا ويمتد إلى جنوب اليمن وليبيا وسيناء، الأزواد، الصومال، شمال شرق نيجيريا، باكستان.

لقد أسس "أبو مصعب الزرقاوي" في 2003 تنظيما عرف باسم "تنظيم الجهاد والتوحيد" الذي عرف مراحل عديدة إلى أن تم الإعلان على تأسيس "دولة العراق الإسلامية" في 2006. في أواخر 2011 تم الإعلان عن تشكيل "جبهة النصرة لأهل الشام" وهو فرع من تنظيم القاعدة في سوريا بقيادة محمد الجولاني، ليتم في 2013 الإعلان عن إقامة "الدولة الإسلامية في العراق والشام" التي حرصت قيادتها

¹ خالد زنا، مرجع سابق.

على مطاردة جميع الكنائس والفصائل المعارضة بما فيها جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة، وهو الأمر الذي يعتبر أن بداية الاختلاف بين تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية.

كان لتنظيم الدولة الإسلامية صلة وثيقة بتنظيم القاعدة حتى 2014، لتحدث خلافات بينهما حول السلطة في ما بعد. يعتبر أبو بكر البغدادي زعيم هذا التنظيم¹، وبداية من 2014 عرف انتشارا ملحوظا في المنطقة العربية انطلاقا من العراق كبيئة ملائمة للانتشار نتيجة الفوضى الأمنية التي يعرفها البلاد منذ سقوط نظام صدام حسين في 2003، وصولا لسوريا التي تعرف أزمة سياسية وأمنية أيضا في إطار ما يعرف بـ (ثورات الربيع العربي)، التي أدخلت العديد من الدول العربية في فوضى أمنية ولا استقرار سياسي مما جعل من ظهور وتمدد التنظيمات الإرهابية متاح خاصة وأن انهيار نظام معمر القذافي في 2011، ساعدها في امتلاك الأسلحة التي سرقت من المخازن الليبية، بالإضافة إلى وجود بيئة عربية تتميز بالاحتقان الداخلي، أزمة مشروعية وشرعية الأنظمة، أزمة الفساد المالي، اللامعالية، غياب التنمية، وهذا ما جعلها بيئة حاضنة وخصبة لظهور، انتشار وتمدد التنظيمات الإرهابية دون إغفال أن التنظيمات الإرهابية ما هي إلا ورقة تستغلها الفواعل الدولية لتمرير مشاريعها التوسعية باعتبار أنها منطقة ذو أهمية جيوسياسية بمنطق الجيوبوليتيك "الموقع والمورد" كأدوات منهجية لتفسير النزاعات الدولية.

المحور الثاني: واقع القبيلة والمليشيات في البيئة الليبية

إن التطرق لمسألة القبيلة مهم نظرا لاعتبارها عصب المجتمع الليبي، إذ تمثل الهوية والانتماء بالنسبة لليبيين، كما أنها معطى حيوي وعنصر أساسي في تركيبة هذا المجتمع، إذ تلعب دورا مهما في إحداث التوازنات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، كما تتميز دورها بالتوظيف أحيانا والإقصاء والتهميش أحيانا وذلك حسب مصالح الطبقة الحاكمة ومنه يحدث إقصاؤها أو تهميشها من عملية البناء ما بعد سقوط نظام معمر القذافي خلافا، غير أن المنطق الديمقراطي في العملية السياسية لا يعترف بهذا المعطى في بناء الدول،

¹ بي بي سي، كيف ظهر تنظيم "داعش" ومن المستفيد من ذلك؟، تاريخ وساعة الزيارة، 21 أكتوبر 2017، 17:30،

http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/06/150601_comments_is_birth_beneficients

للمزيد انظر:

- Olivier Hanne et Thomas Flichy De La Neuville, Qu'est-ce l'Etat Islamique ?, ANOCR, janvier 2015.
- Joseph Hokayem, « l'Etat Islamique : état des lieux », Defnat.fr, n° 597, 13 janvier 2015

نظرا لاختلاف المنطلقات الفكرية والممارسات الواقعية بين كل من الفكر المناطقي - القبلي والفكر الديمقراطي - المؤسسي¹.

القبيلة تمثل شكل من أشكال البناء الاجتماعي بحيث يجمع عددا من الأفراد الذين تربطهم رابطة قرابة، انتساب أو عصبية، تجعلهم خاضعين لقوانينها وأعرافها في حين توفر لهم الحماية الاجتماعية والأمن ضد التهديدات الخارجية، ومنه فالقبيلة في ليبيا لعبت دورا مهما في تاريخها الحديث، فقد ساهمت في معركة التحرير والاستقلال من المستعمر الإيطالي، ولعل وجود أكثر من 140 قبيلة، حيث يشعر حوالي 90% من السكان بانتمائهم القبلي، ويدينون للولاء لشيخ القبيلة أكثر من الانتماء والولاء للدولة، باعتبارها الأدر على حمايتهم كما سبق وأن تم ذكره، فهذه المظلة الاجتماعية جعلت الارتباط بين الطرفين ارتباطا قويا إن تم مقارنتها بالعلاقة التي تجعل الشعب بنظامه ودولته، وهذا ما جعلها تتبوأ مكانة مهمة في الحياة السياسية، الاجتماعية وحتى الاقتصادية في البلاد².

يتراوح دور القبيلة في ليبيا ما بين الدور الإيجابي المتمثل في قوة أعراف القبيلة وقوانينها في عملية المصالحة التي تحتاجها ليبيا اليوم للمضي قدما في عملية البناء، والخروج من المرحلة الانتقالية التي طال أمدها، خاصة وأن القبيلة حضورها قوي في تسوية النزاعات والخلافات وفي بناء العدالة الانتقالية المفضية للمصالحة الوطنية التي من شأنها المساهمة في استتباب الامن ومنه التمكن من تكوين بيئة سياسية ملائمة لتجسيد ملامح الدولة، والدور السلبي نظرا لأنها معطى لا يتماشى مع المنطق الديمقراطي في التمثيل والمشاركة، الذي يقضي حكم الأغلبية على الأقلية وحكم الكفاءات، غير أن المنطق القبلي يجعل ممن يملك دعما أكبر حتى إن كان لا يمت بصلة للأعراف الديمقراطية يفوز بالمقاعد في الانتخابات، ومنه الانتخابات لا تكون إلا وسيلة لتعزيز حكم القبيلة الأكبر حجما والأكثر نفوذا، وكأن الوضع لم يتغير -حكم القبيلة- فقط تغيرت الطريقة لتجسيد هذا الحكم. ولعل الانتخابات التي جرت في ليبيا ما بعد سقوط نظام معمر القذافي وبالتحديد انتخابات المؤتمر الوطني العام في جويلية 2012، يجسد الدور السلبي للقبيلة في عملية بناء الدولة الليبية، إذ أن التمثيل على أساس مناطقي قبلي فتح المجال لنقل البلاد من نظام اجتماعي قبلي إلى نظام سياسي قبلي، حيث أن المسؤولين السياسيين مرتبطين بانتمائهم القبيلة أكثر من التزامهم الحكومية والإدارية، وبالتالي يصبح مستقبل البلاد مرهون بقاعدة التوافقات القبيلة وليس بقاعدة الجودة السياسية والأداء السياسي الفعال في إدارة مخرجات انتفاضة 17 فيفري، ليعكس واقع ليبيا اليوم المتميز

¹ نور الهدى بن بنقة، المعطى القبلي بين الدور الإيجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط نظام القذافي، (الجزائر: مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، ع.7، سبتمبر 2017)، ص. 143.

² نفس المرجع، ص. 148.

للمزيد انظر: محمد نجيب بوتالب، سوسولوجيا القبيلة في المغرب العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2009).

بوجود حكومتين، برلمانيين وصراع الشرق بزعامة خليفة حفتر، والغرب بقيادة فايز السراج المدعم دولياً تنازع الإيرادات في البلاد، وهو تنازع يوضح تصارع الانتماءات والتوجهات في البيئة الليبية على مستواها الداخلي - صراع المواقع ما بين القبائل - والخارجي - صراع المصالح بين الدول -¹.

بعد أن تم التطرق للقبيلة ودورها في الحياة السياسية في ليبيا ننتقل للحديث عن الميليشيات في الساحة الليبية، حيث تشهد البيئة الليبية ظاهرة انتشار الميليشيات المسلحة، التي يرجع تاريخها للعهد الجماهيري، بحيث تعتبر الكتائب الأمنية من بين أهم أركان الهيكل الأمني غير الرسمي في ليبيا في إطار ما عرف بالشبكة الأمنية (حركة اللجان الثورية)، والتي تأسست لحماية النظام من الانقلابات العسكرية، خاصة بعد محاولات 15 لاغتيال معمر القذافي من الفترة الممتدة ما بين 1976-1985، ومن بينها كتيبة نجله خميس القذافي قائد كتيبة اللواء، والتي تعتبر أقوى الكتائب الأمنية بترسانة تفوق إمكانيات القوات المسلحة النظامية، التي حرص معمر القذافي على عدم تشكيلها حماية لاستمرار حكمه².

بعد تشكل المجلس الوطني الانتقالي الذي تعهد بإسقاط النظام، ونتيجة لدموية رد النظام نشأت ميليشيات مسلحة عفوية في جميع أنحاء ليبيا للمشاركة في الانتفاضة، وبعد سقوط النظام في أكتوبر 2011 باغتيال معمر القذافي، ونهب مخازن السلاح، انتشرت الميليشيات التي لقت نفسها بالثوار في عدة مناطق، ولا يوجد معلومات دقيقة حول عددها إلا أنه من المرجح أن تصل لـ 1600 ميليشيا، والتي تختلف ديناميكياتها المحلية باختلاف المناطق التي تتواجد فيها، وذلك على مستوى الخلفية العسكرية والتدريب، كما يلاحظ أن أغلبهم من المدنيين، ذا انتماء قبلي³. في الخريطة أدناه تبيان لأهم وأكبر القوى المسلحة في ليبيا ومناطق تواجدها، وهي قوى ظهرت بفعل هشاشة الدولة، عدم التوصل لاتفاق سياسي حول إدارة المرحلة الانتقالية، دون إغفال عاملي الانفلات الأمني والفوضى بفعل الفراغ المؤسساتي.

¹ نفس المرجع، ص. 152، 153.

المزيد انظر:

- محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011).

- هشام الشلوي، المشهد السياسي الليبي بعد انتخابات المؤتمر الوطني، (الدوحة: مركز الجزية للدراسات، 2014).

- Arturo Varvelli, the role of tribal dynamics in the Libyan future, (Italy: ISPI, N°172, may 2013).

² مجموعة الأزمات الدولية ICG، "الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (7): فهم الصراع في ليبيا"، تقرير الشرق الأوسط، رقم

107، 6 يونيو 2011، ص. 9.

³ Ministry of Foreign Affairs and Ministry of security and justice; Libya: Militias; Tribes and Islamists; (Sweden: Land Info; 19 December 2014) ; p.7.

وفي مايلي خريطة توضح القوات الرئيسية الليبية ومناطق تواجدها:



خريطة رقم (7): خريطة توضيحية لأهم القوى المسلحة الليبية ومناطق تواجدها

المرجع: سكاكي نيوز العربية، ليبيا... خريطة عسكرية معقدة، تاريخ وساعة الزيارة: 21 أكتوبر 2017، 18:05،

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/799187/>

ساهمت المنطقة الغربية رغم كونها معقلا لمعمر القذافي في إسقاط النظام وتحرير العاصمة طرابلس، كما ساهمت المنطقة الشرقية - بنغازي- التي هي معقل تاريخي للمعارضة ضد النظام، بحيث توحدت كل الميليشيات للإطاحة بالنظام، غير أن غياب القيادة وتعدد الميليشيات أنتج اشتباكات بينها للسيطرة على العاصمة، في حين الجهة الجنوبية - فزان- التحقت متأخرة بالانتفاضة.

اكتسبت الميليشيا الليبية تدريجيا القوة التي مكنتها من أن تصبح كغيرها من القوى السياسية في البيئة الليبية، من خلال ممثليها داخل المؤتمر الوطني العام، وهي ترتبط في تكوينها بالأساس بالشبكة الاجتماعية المبنية على القرابة والقبيلة، وتربطها علاقات بالفاعلين السياسيين الذين يستعملونها لتحقيق أجندتهم باعتبارها قوى تعزز من سلطتهم، من هنا فالميليشيات أدخلت في اللعبة السياسية بغرض تمرير أجندة الجهة الحاكمة في ظل غياب جيش وطني أو مؤسسة عسكرية تحفظ الأمن العام وتحفظ مؤسسات الدولة الغائبة أيضا رغم محاولات تشكيله عدة مرات. وهو الأمر الذي يبرر تنامي نفوذ وقوة الميليشيات في ليبيا، وهذا من شأنه أن يكون تحديا أمنيا خطيرا تواجهه ليبيا في المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام القذافي. ومنه كيف يمكن إدماج هذه القوى في مؤسسات الدولة الناشئة؟¹

¹ "Libya: Militias, Tribes and Islamists", *op.cit.*, pp.7-9.

ركزت الحكومة الليبية على احتواء الميليشيات وإدماجها من خلال برنامج حل وإعادة تأهيلها، بغية وضعها تحت السيطرة مع تعزيز القطاع الأمني الضعيف، وذلك بتشكيل قوات الشرطة والجيش، غير أنه لم يتحقق لضعف مؤسسات الدولة التي هي بصدد التكوين، ضعف القوات النظامية في عهد القذافي، تعدد الميليشيات، غياب التوافق السياسي، مشكلة الولاء بحيث أن المقاتلين على ولاء بقيادتهم وليس للدولة ومؤسساتها، سعي قادة الميليشيات المسؤولين عن المؤسسات الجديدة على إزالة أزام النظام السابق بغية السيطرة على القطاع الأمني، الأمر الذي أفضى للعنف والتقاتل ما بين الفصائل، وهذا ما مكن حفر من الظهور على الساحة الليبية تحت مبرر الدفاع عن مصالح الجيش ضد الميليشيات التي تمنع إعادة تشكيل القوات المسلحة الليبية وغيرها من المعوقات، ونتيجة لفشل هذا المشروع استمرت الميليشيات في النشاط خارج سيطرة الحكومة والتشريعات القانونية، وهو ما يفسر الانفلات الأمني والمعضلة الأمنية العويصة الذي تشهده ليبيا منذ أكثر من ست سنوات من إسقاط النظام القائم رغم تعاقب الحكومات الانتقالية¹. يمكن إرجاع هذا الوضع الأمني للفراغ الدستوري السائد في البلاد خاصة في مسألة تشكيل مؤسسة الجيش التي تملك القدرة والمقدرة على فرض سيطرتها على كامل التراب الليبي مع استيعاب كتائب الثوار المسلحة، بحيث يرتبط هذا الفراغ الدستوري بغياب التوافق السياسي الذي أعاق عملية صياغة دستور للبلاد، وهذا نتيجة تجذر الفكر المناطقي / القبلي / الجهوي².

كما ورد في تقرير ليبيا: الميليشيات، القبائل والإسلاميون " لمجموعة من المحللين من بلجيكا، هولندا، النرويج والسويد، فإن ليبيا تتعدد فيها الميليشيات، تمثل أكبر المجموعات الأمنية في البلاد"³:

1 - ميليشيات الزنتان: تتكون من مجلس زنتان العسكري الثوري، المجلس الثوري لطرابلس، كتبية القعقاع، كتبية الصواعق.

2 - ميليشيات طرابلس: تتكون من المجلس العسكري لطرابلس، كتبية النواصي، قوة الردع الخاصة.

3 - ميليشيات مصراتة: هي أكبر قوة مقاتلة بعد سقوط نظام القذافي، تضم ما يقارب 200 ميليشيا، بـ 40 ألف مقاتلا، حيث كان لها دور أساسي في إسقاطه.

¹"Libya: Militias; Tribes and Islamists", op.cit., pp. 9-11.

² زهير حامدي، " ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات"، مجلة سياسات عربية، ع.7، مارس 2014، ص. 94.

³"Libya: Militias; Tribes and Islamists", Op. Cit., p p. 12-20.

4 - ميليشيات بنغازي: تتكون من ميليشيات غير إسلامية "كتيبة الصاعقة، جيش برقة، قوات حماية برقة"، كتائب إسلامية "أنصار الشريعة، كتائب شهداء 17 فبراير، كتائب راف الله السحاتي، كتائب شهداء أبو سليم".

5 - هيئات تابعة للدولة: تتكون من غرفة عمليات الثوار الليبيين، قوات درع ليبيا، اللجنة الأمنية العليا (محكمة امن الدولة).

ومنه يتبين أن ليبيا خاضعة لتفاعلات شبكة أمنية تتميز بتعدد أقطابها وتنوع توجهاتهم وانتماءاتهم، وهي نتيجة طبيعية لغياب المؤسسات السياسية والقانونية، حتى أن المؤسسات الانتقالية التي أنشئت ما زالت تفتقد للشرعية، وهذا بفعل الفراغ الدستوري والسياسي الذي عرفه البلاد منذ سقوط النظام، وسوء تسيير المرحلة الانتقالية من قبل القادة الجدد. وهي المرحلة التي تميزت بالانفلات الأمني وتعدد مراكز صنع القرار السياسي والعسكري، والانقسامات السياسية، الأمر الذي وفر البيئة الملائمة لظهور العديد من الجماعات المسلحة التي رفضت الخضوع للسلطة المركزية، مما مهد لظهور الجماعات الجهادية، وعلى رأسها ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في ليبيا، الذي تبني الهجوم على فندق كورنثيا بطرابلس في جانفي 2015¹.

كما تميزت بمواجهات عسكرية على نطاق واسع بين مختلف الجماعات المسلحة، ومن بينها الصراع بين ميليشيات مصراتة وزلتين في جويلية 2014، أحداث طرابلس، دون تغافل الوضع الأمني لمدينة بنغازي التي سادها العنف والتدمير منذ أواخر 2012، بانتشار الانفجاريات، اغتيال للنشطاء السياسيين، الحقوقيين، رجال الأمن والمسؤولين السياسيين في الحكومة الليبية، الاختطافات، التهديدات وغيرها، وهذا نتيجة إعلان الجنرال المتقاعد خليفة حفتر عما يعرف بعملية الكرامة منذ ماي 2014، ليستمر مشاهد القتال في هذه المدينة بين قوات "الجيش الوطني الليبي" وقوات متحالفة مع "مجلس ثوار بنغازي" ككتيبة أنصار الشريعة، كتيبة درع ليبيا، كتيبة شهداء 17 فيفري، وكتيبة راف الله السحاتي. وهي نزاعات يرجع أسبابها لرغبة أطرافها في السيطرة على الموارد النفطية للبلاد، ومرافق البنية التحتية من منشآت وموانئ وغيرها، لتزيد وتيرة ودموية النزاعات التي تشهدها ليبيا في المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام، مع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية بدرنة في أكتوبر 2014، وهو التنظيم الذي تمكن من التمدد واحتلال مساحات

¹ فرجيني كولومبي، "الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي"، سياسات عربية، ع. 18، جانفي

شاسعة في الشرق مع بداية 2016، كما استهدف المناطق النفطية ومنشأهما، كمرفاً السدرة ورأس لانوف¹.

من هنا فإن غياب التوافق السياسي بين النخب السياسية الليبية الجديدة وظهور الجماعات المسلحة المرتبطة والتابعة لها، أجهض مشروع بناء جهاز أمني موحد يكفل عملية استتباب الأمن في ليبيا ومواجهة التحديات الأمنية، وفي ظل فشل القيادات السياسية وتصاعد الخلافات، أخذت الجماعات المسلحة المنتمية لمجتمعات محلية، قبائل، مدن، مجموعات إيديولوجية، دور الفاعل الرئيسي في تفاعلات البيئة السياسية، الأمر الذي أنتج معسكرين متحاربين هما:

1 - معسكر فجر ليبيا: الذي يقوده إسلاميون من مصراتة ويتمركز في طرابلس.

2 - معسكر حملة الكرامة: الذي يقوده حفتر، والمتمركز في شرق ليبيا².

هما معسكران ظهرا نتيجة العنف المتصاعد، فعملية الكرامة هي ردة فعل من ضباط الجيش السابق المنحدرين خاصة في المدن الشرقية، على ما اعتبروه تواطؤ المؤتمر الوطني العام في التعامل مع الإسلاميين وعدم دعم الجيش، وهذا بهدف السيطرة على بنغازي، لينضم الي العملية فيما بعد مسلحون من الغرب الليبي لاسيما من مدينة الزنتان. إن انتخابات 2014 التي أفضت لتشكيل المؤتمر الوطني زادت الخلافات السياسية بطرابلس لحد نشوب صراع مسلح بين مدينتي مصراتة والزنتان. وبعد فقدان مصراتة والجماعات الإسلامية المسلحة السيطرة على المؤتمر الوطني، قامت غرفة عمليات ثوار ليبيا بطرد مسلحي الزنتان من مطار طرابلس الأمر الذي وسع رقعة القتال الذي استمر طول شهر أوت 2014، وبحلول شهر سبتمبر استطاع تحالف فجر ليبيا السيطرة على طرابلس في حين اتخذ حفتر مدينة بنغازي مقرا لقواته. وهو وضع أمني يعيق الوصول لاتفاق سياسي بين الفرقاء الليبيين وإنهاء المأزق المؤسساتي الذي نتج عن وجود حكومتين وبرلمانيين ليبيين في نفس الوقت³.

المحور الثالث: تنظيم الدولة الإسلامية وإستراتيجية التمدد

إن تواجد تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا وتمدده يرجع بالأساس لإخفاق الاتفاق السياسي وعدم تحقيق أوليات حكومة الوفاق الوطني التي حددها اتفاق الصخيرات الموقع في المغرب يوم 17 ديسمبر

¹ فرجيني كولومبيه، مرجع سابق، ص. 97.

² نفس المرجع، ص ص. 101، 100.

³ نفس المكان.

يعتقد الباحث في المعهد الملكي للخدمات المتحدة في لندن المتخصص في شمال إفريقيا والحركات الإسلامية السياسية أليسو نارجتر Alison Pargeter ، أن (داعش) لا تزال مجزأة وتضم خلايا صغيرة مفككة وبقوة محدودة على عكس ما تملكه من قوة وتماسك في سوريا والعراق، رغم الفراغ الأمني الكبير في البيئة الليبية، لأنها محاصرة بصراعات القوى المحلية، غير أن هذا لا ينفي قدرتها على جذب المزيد من المجندين وتنفيذ الهجمات على المنشآت والمناطق الحيوية، وهي بذلك تمثل تهديدا لا يستهان به، كما يعتقد أن تحدي تعدد الجماعات والفرق والقوى مختلفة التوجهات والمصالح في ليبيا وتغلب المصالح المحلية على الوطنية هي النقطة الأهم التي تعاني منها ليبيا بعد مرور أكثر من نصف عشرية من الانتفاضة¹.

مما سبق يمكن اعتبار أن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وجد في ليبيا الأرض الخصبة لتمدده، خاصة وأن الاختلاف السياسي بين الأخوة الفرقاء وغياب مؤسسة جيش وطني غلب دور الميليشيات التي تعدد وتنوع من حيث العدد، التوجهات، الأهداف، وحتى مصادر وجهات التمويل الداخلية والخارجية، الأمر الذي سيزيد الأوضاع الأمنية في البلاد تدهورا وينتج تهديدات أمنية تخل بالأمن القومي لليبيا والإقليمي لدور جوارها.

المحور الرابع: آفاق الوضع الأمني في ليبيا

لرصد مستقبل الأمن في ليبيا نستند في التحليل على تقنية السيناريو، بناء على معطيات ومؤشرات واقعية ميدانية، وذلك حسب المنهجية المتبعة في الدراسات المستقبلية، وهي منطلقة من معطيات سبق ذكرها في المحاور السابقة، حيث أنه توجد 03 احتمالات مستقبلية للأوضاع في ليبيا، وهي كالتالي:

أولاً: السيناريو الإصلاحية: بناء دولة حديثة ديمقراطية، وهو الهدف المنشود من انتفاضة 17 فبراير 2011م حيث يتمركز على قدرة الفرقاء السياسيين على بناء قاعدة إصلاحات متينة في إطار ما يعرف بالانتقال الديمقراطي، وهو من خلال تمكن الليبيين من بناء دولة مؤسسات توزع السلطات، تحتكم للانتخابات، بناء جيش وطني يساهم في استتباب الأمن في البلاد... لكن بالنظر للبيئة الليبية التي غاب عنها الأحزاب، نخب، المجتمع المدني، المعارضة، وغياب المعطى الأمني في البيئة الليبية فإنه عملية الانتقال هذه ستستغرق مدة أطول لحين إعادة بناء الحياة السياسية وتحقيق الاستقرار في ليبيا .

ثانياً: السيناريو الإتجاهي: فمن المرجح بقاء الفوضى واللا استقرار في ليبيا في المستقبل القريب والمتوسط نظرا لغياب دولة المؤسسات، غياب الانسجام بين الأطياف السياسية في بناء رؤى موحدة لإبصال ليبيا لبر

¹Pargeter ; Op. Cit.; p. 6.

الأمان، العامل الخارجي وتأثيرات القوى الدولية على مسار الإصلاحات الداخلية مما يرهن القرار السياسي ليبيا، المشاهد الدموية اليومية للانفجاريات والاعتقالات التي تشهدها جل المناطق الليبية، هو سيناريو يعزز احتمالات بقاءه لسنوات عديدة نظرا للأوضاع الأمنية والسياسية الميدانية التي لم تعرف الاستقرار رغم سقوط رأس النظام (القذافي) الذي أُعتبر السبب الرئيسي في الفوضى وغياب الاستقرار بعد 17 فبراير 2011م لتعدهه بالحرب على كل من قام بالانتفاضة وأيدها داخليا وخارجيا، فبالرغم من مقتله فإن الأوضاع السياسية تعرف تجاذبات ونزاعات مستمرة، والأوضاع الميدانية احتقانات وصراعات دموية عنيفة زاده تمدد تنظيم الدولة الإسلامية تعقيدا...

ثالثا: السيناريو الثوري: وهو السيناريو قليل الحدوث وكثير التأثير، وسيبنى على نقطتين نظريا مستبعدتين نوعا ما، وهي احتمال تقسيم ليبيا كما كانت في السابق: برقة، فزان وطرابلس، نظرا لانقسام ليبيا إلى شرق معارض للقذافي وغرب موال له. أو احتمال إرساء قواعد أجنبية بحجة مكافحة الإرهاب حيث يعتبر تمدد تنظيم الدولة الإسلامية مبررا للتدخل الأجنبي ويشرعن التواجد الميداني للقوات الأجنبية في ليبيا والمنطقة ككل، وهنا نشير إلى إعادة تأهيل قاعدة القرضابية الجوية وذلك في 8 أوت 2012م، أو إمكانية إقامة قاعدة أفريكوم الأمريكية على الأراضي الليبية.

بعد مرور أكثر من ست (6) سنوات من الانتفاضة، رغم أن السيناريو الثوري خاصة احتمال تقسيم ليبيا كان مستبعدا نوعا ما في بداية الأزمة، ولكن مع استمرار الخلافات السياسية ودموية النزاعات القبلية الميدانية وصعود أصوات مطالبة بالتقسيم كما كان سابقا، وفي ظل وجود تيار آخر معارض لهذا، ومع المشروع الغربي لتقسيم وتجزئة المجرأ في العالم العربي وفق الخطة المعلنة من قبل برنارد لويس، والتي بدأت بوادها بتقسيم السودان في 2012م، فإن هذا السيناريو لم يعد مستبعدا أو صعب التحقيق. مما يزيد من احتمالات ترجيح كفة الحرب على السلام في المنطقة العربية ككل.

مما سبق يمكن اعتبار أن مستقبل عملية بناء الدولة واستتباب الأمن في ليبيا بعد سقوط القذافي مرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الحكام الجدد في بناء مشروع وطني يجمع الأطياف المختلفة في ليبيا، مما يمكن المجتمع الليبي من تجاوز النعرة القبلية والخلافات السياسية، والاحتكام لسلطة القانون بغية الوصول إلى ضبط فوضى السلاح وإيقاف خطر تمدد تنظيم الدولة الإسلامية، حفاظا على الأرواح والممتلكات، مع الانتقال من (دولة القبيلة) التي كرسها القذافي لأربعة عقود إلى دولة ذات أسس ديمقراطية تتيح المجال لتقويض التهديدات الأمنية المتعددة والمتربطة المطروحة حاليا -الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة- والحد من تأثيراتها السلبية على الدول المغاربية باعتبار أن التخومية تفرض انتقال التهديدات الأمنية والتحديات السياسية من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، وهذا من خلال تكثيف الجهود الداخلية بين الأطياف الليبية

والإقليمية لتفعيل مشاريع التعاون الأمني المطروحة في المنطقة والتي جعلها للأسف تركز على التعاون الأمني الثنائي - غير فعال في ظل انقسام البيت المغربي - نظرا لتعطل آليات العمل المغربي المشترك المنصوص عليها في ميثاق اتحاد المغرب العربي نتيجة الخلافات السياسية بين قطبيه الجزائر والمغرب. فالتخلص من الإفرازات السلبية للأزمة الليبية على دول جوارها يقتضي بل يستوجب على الدول الخمسة المشكلة للمنطقة المغربية وجوارها الإقليمي الإفريقي، الحرص على الحلول الإقليمية السلمية للأزمات القائمة، بدل التهافت على الحلول الأممية الخاضعة لموازن القوى العالمية والتي تخدم فئة دون أخرى في معادلة الحرب الدائرة في ليبيا ما بعد القذافي. فالتخومية تجبر حكام الدول المغربية المدركين لمصالحهم طبعاً، الجلوس على طاولة مفاوضات إقليمية بدل أممية بحثاً عن حلول سلمية مرضية وفعالة لجميع الأطراف المشاركة، وذلك إن كانت تحرص على استقرارها السياسي، وتماسكها الاجتماعي، وثروتها الاقتصادية في ظل مشروع غربي واضح المعالم والأهداف.

إن التحدي الأمني المرتبط بتعدد الميليشيات المتناحرة، وتمدد ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في ليبيا، في ظل فراغ دستوري ومأزق مؤسسي، لا يطيل فقط أمد الاختلالات الهيكلية والاضطرابات الميدانية، وإنما يتيح الفرصة للتواجد الأجنبي تحت مبرر مكافحة الإرهاب العابر للقارات الذي يمثله ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية، فالقوى الكبرى تتخذ من وجود الفوضى والإرهاب واختراق حقوق الإنسان في المناطق الاستراتيجية من حيث الموقع والثروة، مبرراً للتدخل في شؤونها الداخلية، في حين أن مصالحها الاقتصادية هي أساس تحركاتها. ومنه فليبيا في ظل وضعها الأمني المتدهور خاصة في المناطق النفطية التي تعرف الإنتاج أو التصدير تسمح بظهور تحدي جديد يتمثل في التواجد الأجنبي في ظل حيوية مواردها الطاقوية في السوق الدولية، خاصة مع الأزمة الاقتصادية التي يعرفها العالم.

استنتاجات:

- 1 - الواقع الليبي يثبت تغلب المنطق القبلي على المنطق المؤسسي في ليبيا، باعتبار أن القبيلة تمثل عصب المجتمع الليبي حيث يستحيل الاستغناء عنها في معادلة البناء والاستقرار.
- 2 - تغلب المنطق القبلي يكرس ويتيح فرص استمرار حكم الميليشيات، الأمر الذي يطيل أمد المرحلة الانتقالية بتجاوزاتها السياسية وإخفاقاتها الأمنية.
- 3 غياب المدوّسنة عمق الفوضى الأمنية والتشرذم السياسي في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، حيث أن غياب المؤسسات في عهده ساهم في إدخال البلاد بعد انتفاضة 17 فيفري 2011 في حالة

الفوضى الأمنية والتشرذم السياسي مع صعوبة التوصل لحل سياسي رغم جولات الحوار التي جمعت الفرقاء الليبيين داخل ليبيا وخارجها.

4 - الفوضى الأمنية والتشرذم السياسي يجعل ليبيا أرضا حاضنة للتنظيمات الإرهابية، باعتبار أن البيئة التي تتميز بالفوضى الأمنية واللا استقرار السياسي تغذي عوامل التطرف المنتج للظاهرة الإرهابية باعتبار أن الإرهاب هو تجسيد فعلي للتطرف وذلك بالانتقال من مستوى الفكر 'Think' إلى مستوى الفعل 'Action'.

منه نستنتج أن إمكانية تشكيل جيش وطني ليبي يساهم في تحقيق الاستقرار واستتباب الأمن صعب المنال في ليبيا ما بعد سقوط نظام معمر القذافي، نتيجة تغلب المنطق القبلي على المنطق المؤسساتي في الحياة السياسية، الأمر الذي سيزيد من تصاعد التهديدات الأمنية وتعاضم التحديات السياسية في البلاد، وفي المنطقة ككل، خاصة وأن تدهور الوضع الليبي يخدم أجندات غربية تسعى للتواجد والتدخل في المنطقة ذات البعد الجيوستراتيجي في اللعبة الدولية "الوصول للسيادة العالمية"، لتبقى التنظيمات الإرهابية أحد الوسائل الاستراتيجية لتحقيق ذلك.

توصيات:

- 1 - ضرورة عقد اتفاق سياسي كخطوة أولى عملية نحو تشكيل مؤسسات الدولة بما فيها مؤسسة الجيش.
- 2 - التركيز على انتهاج اتفاق ليبي-ليبي دون املاءات ولا تدخلات أجنبية مع إعلاء المصلحة الوطنية أمام المصالح القبلية.
- 3 - عدم إهمال دور القبيلة في حل النزاعات في إطار ما يعرف بمجالس الصلح، وفائدتها في تحقيق الوفاق والمصالحة الوطنية.
- 4 - توظيف قدرات الميليشيات القتالية والتكتيكية في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية بما يساهم في تأسيس جيش وطني ليبيا.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولاً: مجالات وتقارير:

1/ العرادي عبد الرزاق، حكومة الوفاق الوطني: فرص النجاح واحتمالات الفشل، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 12 يناير 2016.

2/ الشلوي هشام، المشهد السياسي الليبي بعد انتخابات المؤتمر الوطني، الدوحة: مركز الجزية للدراسات، 2014.

3/ بن بركة نورالهدى، المعطي القبلي بين الدور الإيجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط نظام القذافي، الجزائر: مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، ع.7، سبتمبر 2017.

4/ بوطالب محمد نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2009.

5/ بوطالب محمد نجيب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011.

6/ حامدي زهير، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات"، مجلة سياسات عربية، ع.7، مارس 2014.

7/ مجموعة الأزمات الدولية ICG، "الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (7): فهم الصراع في ليبيا"، تقرير الشرق الأوسط، رقم 107، 6 يونيو 2011.

ثانياً: مواقع الكترونية:

1/ آخر خبر، مناطق سيطرة 6 آلاف داعشي في ليبيا وخطرهم على تونس، تاريخ وساعة الزيارة: 21 أكتوبر 2017، 18:30، <http://archive.akherkhabaronline.com/>

2/ اده كارلوس، ميليشيا و/ أو مقاومة، تاريخ وساعة الزيارة: 20 أكتوبر 2017م، 18:00، <http://www.10452lccc.com/terrorism/carlosedde29.10.07.htm>

3/ بي بي سي، كيف ظهر تنظيم "داعش" ومن المستفيد من ذلك؟، تاريخ وساعة الزيارة، 21 أكتوبر 2017، 17:30،

http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/06/150601_comments_is_birth_beneficiants

4/ سكاى نيوز العربية، ليبيا... خريطة عسكرية معقدة، تاريخ وساعة الزيارة: 21 أكتوبر 2017،
<http://www.skynewsarabia.com/web/article/799187/>، 18:05

5/ رنا خالد، الميليشيات المسلحة ... المرض الملثم، تاريخ وساعة الزيارة: 21 أكتوبر 2017،
<http://www.alarabiya.net/views/2007/08/11/37715.html>، 22:00

المراجع باللغة الانجليزية:

أولاً: الكتب:

- 1/ Ministry of Foreign Affairs and Ministry of security and justice; Libya: Militias; Tribes and Islamists; Sweden: Land Info; 19 December 2014.
 2/ Varvelli Arturo, the role of tribal dynamics in the Libyan future, Italy: ISPI, N°172, may 2013.

ثانياً: تقارير:

- 1/ Pargeter Alison; Daesh in Libya: myth or reality; Qatar: Aljazeera Centre for Studies; 21 june 2015.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- 1/ The free dictionary; Militia, 20/10/2017; 18 :15;
<http://www.thefreedictionary.com/militia>

المراجع باللغة الفرنسية:

- 1/ HanneOlivier et Flichy De La Neuville Thomas, Qu'est-ce l'Etat Islamique ?, ANOCR, janvier 2015.
 2/ HokayemJoseph, « l'Etat Islamique : état des lieux », Defnat.fr, n° 597, 13 janvier 2015.